البحث
٢

حول ماهية الانتماء ومحدداته فى المجتمع المصرى

ورقة بحثية

اعداد

د/ ماجدة أحمد القاضى

مدرس علم الإجتماع

بكلية الآداب - جامعة المنوفية

مقدمة

يعتبر الولاء والإنتماء ظاهرة اجتماعية هامة، وقضية علمية وسياسية بل قضية أخلاقية بارزة. وذلك لأنها تعبر عن موقف الإنسان ليس فقط من وطنه ومجتمعه بل أيضاً تعبر عن موقف هذا الإنسان من البيئة المحيطه به بعنصريها الإنسانى والطبيعى. كما أن هذا الموقف لا يقتصر على المستوى المحلى والقومى من علاقات الإنسان بل يتجاوزه إلى المستوى العالمى؛ حيث نجد أن اتجاهات وتصورات ومفاهيم الإنسان تتخذ صيغة معينة عن الواقع بكل شموله بناءً على مدى إنتمائه أو عدم إنتمائه لوطنه فى المقام الأول.

وليس من قبل المبالغة القول بأن هذه الظاهرة معقدة للغاية؛ حيث تنتمى إلى مجال من مجالات الإجتماع البشرى والسيكولوجيا الإجتماعية فضلاً عن أنها نتاج تفاعل عوامل إقتصادية إجتماعية وثقافية وسيكولوجية فى الوقت ذاته، ومن ثم فان الإنتماء ظاهرة سياسية قبل أن تكون ظاهرة إجتماعية محورية بارزة. وإستناداً إلى ذلك تتحدد اهميه من مستويين أساسيين، الأول؛ ذو طابع نظرى عن طريقه يمكن أن يسهم هذا البحث مع غيره من البحوث فى كشف النقاب عن ماهية الإنتماء ومحدداته والأسباب التى تعوق تحقيقة على النحو الأمثل والنتائج المترتبة على ضعفه أو تدنى مستواه. أما المستوى الثانى وهو المستوى التطبيقى حيث يمكن – من خلال هذا البحث – توجيه الإنتباه إلى كيفيه تقوية الشعور بالإنتماء بعد معرفه محدداته وأسبابه.

فالمجتمع المصرى يتعرض لقضايا كثيرة ومتنوعة تتطلب من جميع القوى السياسية والإجتماعية والفكرية فى المجتمع أن تنظر إليها نظرة الإعتبار والتحليل.

ولا شك أن معظم القضايا التى يتعرض لها المجتمع المصرى سواء الإقتصادية أو غيرها إنما تترك صداها على قضية الإنتماء والولاء، ذلك لأن هذه القضية هى بمثابة بوتقة تنصهر فيها جهود الأفراد فى المجتمع ليكتسبوا الطاقة اللازمة لعلاج مشاكل المجتمع، كما أنها إن كانت نتيجة لمشكلات المجتمع فهى بعد تبلورها تعد سبباً لهذه المشكلات، حيث تعد سبباً ونتيجة فى الوقت نفسه.

وفى ضوء ما سبق نحاول من خلال هذه الورقة التعرف على معنى الإنتماء ودلالاته الإجتماعية فى المجتمع المصرى بمعنى آخر نحاول أن نجيب على السؤال التالى، ما المقصود بالإنتماء؟ وما أنواعه وملامحه؟ وما هى العوامل أو الشروط التى تؤدى إلى ضعف الإنتماء؟

وبناءً على ذلك تأتى مكونات هذه الورقة على النحو التالى:

أولاً: حول ماهيه الإنتماء

١ - تعريف الانتماء

٢ - أنواع الآنتماء

٣ - كيف يتم تعلم الإنتماء؟

٤ - الملامح الواقعية للإنتماء

ثانياً: ضعف الإنتماء - الأسباب - ووسائل الموجهه

١ - الأزمة الإقتصادية

٢- النظام السياسى

٣ - النظام الدينى

٤ - النظام الاعلامى السائد

أولاً: حول ماهية الإنتماء فى المجتمع المصرى و ملامحه

١ - تعريف الإنتماء Belongingness

ان تعبير الانتماء هو تعبير نفسى يتضمن ايحاءات قد توهم ان بحثه يدخل فى بحوث دوافع النفسى الانسانية وبواعثها ومقوماتها ولكنه قبل ذلك نتاج عدد كبير ومتغير من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمع ما. بحيث يمكن القول أن الانتماء هو وعى عقل الأمة تجاه ذاتها وتجاه ضرورة الحفاظ على هذه الذات وتطويرها.

وهذا البعد الإجتماعى الغالب لظاهرة الانتماء كان واضحا لدى اغلب المفكرين الذين تطرقوا لمناقشة هذا الموضوع "فالانتماء هو قضية اجتماعية وسياسية والشعور به يزداد أو يتضاءل نتيجة للممارسات والثوابت السياسية والإقتصادية التى تعطى أو لا تعطى الاشباع الحقيقى للمواطن" (١).

وفى الحقيقة فإن الجانب الإجتماعى للإنتماء يعنى " أن الكيان الإجتماعى الأكبر الذى يحتوى الأفراد يقدم لهم فرص الأمن والأمان، ويحترم حقوقهم وحرياتهم، ويمنحهم المسئولية بالتدريج لكى يثبتوا ذواتهم، وليسهموا فى بناء حاضرهم ومستقبلهم" (٢). الإنتماء بهذه الكيفية يعتبر قضية اجتماعية عامة أكثر منه قضية ذاتية خاصة، وهو فى واقعه موقف راهن من مجموع المواطنين نحو الوطن، أنه علاقة بين الجماعة ككائن كلى وأفرادها كمكونات جزئية لها، يدرك بمقتضاها الأفراد استنادهم إلى الكيان الإجتماعى الأكبر، مما يوفر لديهم دافعاً على البذل والعطاء لما تعودوه من الجماعة من نفع معنوى ومادى مستمر (٣).

ويرى أحمد زكى بدوى أن المقصود بالإنتماء " انتماء الفرد إلى الجماعة حيث يرغب الفرد عادة فى الإنتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها كالأسرة أو النادى أو الشركة أو المصنع ذى المركز الممتاز(٤) ويمكن أن يعرف

الإنتماء "بأنه حاجة ضمن الحاجات النفسية الطبيعية لدى الأفراد. ولكن هذه الحاجة مثل غيرها من الحاجات النفسية والطبيعية – لا يمكن أن تظهر أو تتحقق أو تخرج إلى الأفراد تلقائيا وفى كافة الظروف ... كما أن هذه الحاجة لا تأخذ نمطاً سلوكياً محدداً للتعبير عن نفسها.. بل تختلف تلك الأنماط اتساعاً وضيقاً" ... وكذلك فقد تؤدى تنشئة الفرد إلى قتل هذه الحاجة لديه وكف مظاهرها، كما قد تؤدى تنشئة الفرد إلى إضعاف تلك الحاجة ومحاصرتها والزامها نطاق جماعة صغيرة، وقد تشجع تنشئة الفرد إلى ازدهار هذه الحاجة، وبالتالى تتسع دوائر التعبير عن الولاء والإنتماء. كما أن التنشئة الإجتماعية قد تشجع على تضارب تلك الدوائر وتناقضها(٥).

والولاء والإنتماء ليس له علاقة وثيقة بعناصر الزمان والمكان، فالإنسان ينتمى إلى القرية التى نشأ فيها، وينتمى إلى العمل الذى يمتهنه، كما ينتمى إلى القيم والمعايير والمعتقدات التى يعتنقها. فنجد الفلاح ينتمى إلى أرضه والجندى إلى وطنه، والموظف إلى عمله، وكذلك أبناء الأمة الإسلامية ينتمون إلى الإسلام برغم إختلاف وتعدد مجتمعاتهم الجغرافية من ناحية، ورغم اختلاف أوضاعهم الإجتماعية من ناحية ثانية.

وقد يكون الإنتماء جزئياً أو وكلياً ... ضعيفاً أو قوياً – نتيجة لظروف الفرد الإجتماعية أو لأوضاع إجتماعية إقتصادية سائدة فى تكوين إجتماعى معين. ويختلف الولاء والإنتماء من حيث الشكل فهناك إنتماءً صالحاً وآخر فاسداً، فإن إنتماء الفرد إلى جماعة تعمل لخدمة المجتمع فى المجال الإقتصادى أو الإجتماعى أو السياسى أو المجال العسكرى يعتبر إنتماءاً إيجابياً صالحاً، بينما إنتماء الفرد إى جماعة تهدف إلى هدم المجتمع سواء أكانت جماعة إجرامية أو ارهابية، أو تخرب

اقتصاد المجتمع، يعتبر انتماءاً فاسداً. وهذا ما لا يقبله الأفراد والجماعات والمجتمع.

٢ - أنواع الإنتماء

أ- الإنتماء الفطرى الغريزى:

يعد الإنسان من حيث طبيعته البيولوجية من الثدييات الوليدة، فمنذ أن يولد الإنسان يتوحد مع ويعتمد على أمه أولاً حتى يستمر على قيد الحياة، فيبدأ يحب أمه وينتمى إليها. ثم رويداً رويداً وبعد أن يكبر قليلاً يدرك أبوه واخوته ويتفاعل معهم ويحبهم ويكون معهم علاقات حميمه وهكذا يحب أسرته وينتمى إليها. كما أنه عندما يذهب إلى المدرسة يحبها أيضاً وينتمى إليها، وهكذا حتى سن الرشد فهو يعتمد على أهله وأسرته وينتمى إليهم. وبهذا يتعلم الإنسان الولاء والإنتماء منذ ولادته وهذا ما يسمى بالإنتماء الفطرى الغريزى.

ب- الإنتماء الروحى والعقلى:

لقد خصَّ الله سبحانه وتعالى الإنسان بالعقل وميزه به عن سائر المخلوقات، وجعله أرقى مخلوقاته على الأرض. وقد فطن الإنسان لهذا فبدأ منذ فجر التاريخ يفكر بعقله لاستغلال وتسخير البيئة لصالحة وعرف كيف يتعامل ويتعايش مع جماعات إجتماعية مختلفة. وقد أكد العلماء على أن الإنسان كائن إجتماعى بطبعه ... وأخذ الإنسان فى استعمال عقله، فبدأ يفكر فى أسلوب مناسب ثم يسلك سلوكاً متمشياً مع تفكيره، وبدأ بعد ذلك يتعرف على العادات والتقاليد والمحرمات والمبيحات والمبيقات ... كل ذلك يتلقته ويتعلمه من والديه وأسرته والحى والقرية والمدرسة والمدينة والمجتمع ككل.

وينمو الفرد وهو فى عملية تعلم مستمرة يكتسب فيها ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده، وهكذا يبدأ المجتمع فى تشكيل الفرد منذ ولادته. ولا يتضح مدى

خطورة أيام الطفولة إلا فى وقت الأزمات والصدامات والأمراض، حيث أن وجود الفرد فى جماعة يحبها وينتمى إليها يصبح غذاءاً روحياً وعقلياً يبعث فيه طاقات الحياة والإستقرار والأمان والراحة.

جـ- الإنتماء الجسمى البيولوجى:

إن جهازنا العصبى لابد له من غذاء لكى يعمل بصورة صحيحة ... وغذاء الجهاز العصبى يتمثل فى الدفعات الخارجية والمعلومات الحية الهائلة التى يكتسبها الفرد من المجتمع والجماعة المحيطة به. حيث يعد الإنتماء غذاء حيوياً للإنسان لكنه غذاء غير منظور، ويأتى الإحساس بالحياة وبالوجود عن طريق الإحساس بوجود الآخرين، فنجد آلاف الأحاسيس والمشاعر الصغيرة والكبيرة تغذى جهازنا العصبى وبذلك تكون عقولنا مهيأة للإستجابة والإتصال بالعالم الخارجى. وأما الجهاز العقلى فإنه يتلقى غذاؤه فى كل لحظة على صورة معلومات من التجارب والاحتكاك بالجماعات الإجتماعية الأخرى كالأسرة والمجتمع.

٣ - كيف يتعلم الإنسان الإنتماء منذ ولادته:

إن الإنسان يتعلم الإنتماء منذ طفولته الأولى حيث يبدأ الإنتماء إلى الأم فى المنزل ثم إلى الأسرة .... ويتدرب الفرد على الإنتماء حتى نهاية العمر والإنتماء فى النهاية هو إنتماء إلى جماعة معينة كبرت أم صغرت هذه الجماعة حيث يمكن أن تكون الأمة ويمكن أن تكون الأسرة.

ولا يقتصر دور التدريب أو تعليم الإنتماء على الأسرة فقط وإنما أيضاً على المدارس ودور العبادة والجامعات وأجهزة الإعلام المختلفة وكل ما يحيط بالفرد فى المجتمع.

٤ - **الملامح الواقعية للإنتماء:**

كما أن للإنتماء أصول ومضامين اجتماعية ونفسية وإقتصادية وثقافية، فإنه فى الوقت ذاته يتخذ أشكالاً وأوضاعاً إجتماعية واقعية كما يمتلك ملامح معينة يمكن عند تمعنها أن تصل إلى بيان درجات إنتماء المواطنين لوطنهم ومدى قدرتهم على تحقيق الفاعليه الواقعية فى الإنتاج والنشاط نحو هذا الوطن، وبالتالى فنحن فى هذا الجزء من البحث الراهن بصدد توضيح أبرز مظاهر الإنتماء سواء فى ذلك المظاهر الإيجابية أو المظاهر السلبية، بمعنى آخر نحاول أن نبرز الملامح الفعلية لظاهرة الإنتماء فى المجتمع.

أ - الملامح الإيجابية:

١ - حب الوطن والحفاظ عليه والدفاع عنه ضد أى عدوان خارجى أو داخلى

٢ - رفض محاولات طمس الهوية القومية والاعتداء على القيم الأصلية فى المجتمع عن طريق بث الاشاعات ونشر الدعوات ومؤازرة دمج الاحباط فى نفوس المواطنين.

٣ - زرع الثقة الذاتية فى الأفراد والجماعات ونبذ العجز وروح الهزيمة والاعتمادية، فى محاولة لتنشيط الذات الوطنية من أجل البناء.

٤ - التحلى بقيم اجتماعية إيجابية والتمسك بها مثل قيمة العمل وحب الوطن والتضحية من أجله، وزيادة الإنتاج، وقيمة الاندماج الجماعى مع الجماعات البناءه التى تعمل لصالح الوطن.

٥ - محاربه الفساد والتخلف فى كافة صوره وأشكاله، وعلى كافة الاصعده الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

٦ - الدعوه إلى الإصلاح والنهوض بالمجتمع فى كافة المجالات.

٧ - نبذ العنف والتطرف وإعمال العقل فى المواقف الإجتماعية المختلفة.

ب- الملامح السلبية:

١ - أن يكون المواطن خامة طيعة بلا شخصية، أو يكون مثل غرارة فارغة يمكن لأى عابر سبيل أن يحشوها ببضاعته، أو أن يكون المواطن مثل المريض يخشى على نفسه من التعرض للفحات الهواء مفضلا أن يغلق على ذاته نوافذ الحيويه والنشاط على المستويين الإقتصادى والثقافى، وبالتالى يكون المواطن عرضه للحشو السيء الذى ينبغى مقاومته دائماً لأن ذلك من شأنه اهدار طاقة حيويه يجب أن تكون فعاله لخدمة مجتمعنا، كما أن اعداء الوطن يتربصون لتكريس تخلف المجتمع واستمرار تبعيته.

٢ - السكون وعدم المبالاة لما يفرض أحيانا داخل الوطن من أنماط فاسده من الثقافات، وخاصة الأفكار المتطرفة والمستورده من خارج حدود الوطن، والتى يروج لها بعض العناصر المحلية فى المجتمع.

٣ - الاندماج فى جماعات وقوى الرفض فى المجتمع، تلك التى تشيع حوادث العنف فى المجتمع، فى محاولة منها لهدم الأفكار القويمة وتعطيل خطط التنمية، ومحاربة العقل والإستنارة.

وفى الحقيقة أن قضية العنف والجريمة فى المجتمع من القضايا الإجتماعية الهامه التى تعد قاسماً أعظم بين نمطين من أنماط المواطن، وهو ما يمكن أن نسميها: المواطنه الحقيقية، أى التى يكون فيها المواطن محبا لوطنه. متوحدا مع جماعاته توحدا إيجابيا من شأنه زيادة الإنتاج والإسهام فى القضاء على المعوقات التى تعوق التنمية. أما النمط الثانى فهو النقيض للأول، حيث يكون المواطن سلبياً. إما على مستوى المعرفة بالواقع وحقيقة الأمور، أو على مستوى التصرف الفعلى والتى يكون فيها هذا التصرف ضد مصلحة الوطن. مثال ذلك

جماعات العنف السياسى والجماعات الدينية المتطرفه.

خلاصة القول ان التخلى عن الوطن بدءاً من الاحساس بهمومه وبهموم الآخرين، والعمل على تعويق تنميته يعتبر من ملامح المواطنه السلبية، أى الانتماء السلبى الذى يعنى فى حقيقته عدم الانتماء.

٤ - انخفاض مستوى الإنتاج ومعدلات النمو الإقتصادى، وقصور فى مجال الخدمات مما يؤدى إلى قصور الجهاز الإدارى فى مواجهة متطلبات الإنتاج.

٥ - هجر القيم والتقاليد الأصيلة والتراث الوطنى الحقيقى.

٦ - اشاعة الجهل والمرض والبعد عن تنمية المجتمع.

٧ - الكسب الحرام السريع ومخالفة المبادىء الإنسانية القويمة.

٨ - التهرب من سداد الضرائب للدوله.

٩ - الرغبة فى الهجرة

١٠ - ظهور روح الانانية والفردية والجشع والتسلط وتقديم المصلحة الخاصة على المصالح القومية، مما يترتب عليه إضعاف الشعور بالانتماء والولاء الوطنى والقومى.

١١ - انتشار شيوع النفاق والرشوة والوساطة.

١٢ - شيوع اللامبالاه فى مواجهة كافة الأمور وعدم القدره على الاستفادة والتعلم من تجارب السابقين، وعدم القدره على تصور المستقبل والتعلم من الماضى.

١٣ - التطرف العقائدى الدينى.

١٤ - الشعور بغياب الهدف المشترك والواضح والمقنع لدى الجميع.

ثانياً: شروط ضعف الإنتماء

الأسباب التى أدت إلى ضعف الإنتماء:-

أ - الأزمة الإقتصادية (*)

يمر المجتمع بموقف إقتصادى يشير إلى أن هناك العديد من المشكلات التى تراكمت وتشابكت وتعقدت خلال السنوات الماضية على نحو دفع بالإقتصاد والمجتمع المصرى إلى نقطة حاسمة أو ما يمكن القول بأنه فى أزمة واتخذت هذه الأزمة مظاهر عديدة من أهمها :

أ - تدهور القدرة التنموية للإقتصاد المصرى بوجه عام ولقطاعات الإنتاج السلعى بوجه خاص حيث تشير البيانات الرسمية التى تصدرها وزارة التخطيط عن متابعة الخطة إلى أن معدل النمو العام للإقتصاد المصرى قد أظهر اتجاهاً نزولياً واضحاً خلال السنوات من ٨٢ وحتى ١٩٨٧ فبينما كان معدل النمو ٩ر١٠٪ فى عام ١٩٨٣/٨٢، نجده ٨٪ فى عام ١٩٨٤/٨٣، ثم هبط إلى ٧٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ وأخيراً وصل إلى ٩ر٥ فى عام ١٩٨٦/٨٥.. (٦)

والمتفحص لهذه النسب يجد أن هذه المعدلات تجسد حالة هبوط معدلات النمو وخاصة إذا ما علمنا أن وزارة التخطيط تستخدم معدلات للتصحيح لا تمت بصله إلى معدلات التضخم الفعلية فى الاقتصاد المصرى .

ب- تدهور قدرة الإقتصاد المصرى على الوفاء بإحتياجات السكان وتزايد الاعتماد على الاستيراد.

تدهور الوضع الغذائى فى حقبه سبعينات هذا القرن لدرجة أن مصر أصبحت تستورد حوالى نصف احتياجاتها الغذائية من الخارج ولكن هذه النسبه ارتفعت إلى ٦٠٪ سنة ١٩٨٦ والملاحظ أن الموارد المستورده كانت هى المواد الحياتية أى المواد

---

* المقصود بالأزمة الضيق والشدة، حيث تكون المشكلة أو المشكلات قد تفاقمت وبلغت أقصى مايمكن أن تبلغه من الاستعصاء على الحل بالوسائل التقليدية أو العادية. (الباحثة).

الغذائية الضرورية مثل القمح حيث كنا نستورد منه ٣٢٪ من احتياجاتنا عام ١٩٦٠ ثم قفزت هذه النسبة إلى ٤٤٪ عام ١٩٧٠، ثم إلى ٦٤٪ عام ١٩٧٥، وإلى ٧٢٪ فى عام ١٩٨٠، ثم إلى ٧٦٪ فى عام ١٩٨٤/٨٣ وإلى حوالى ٨٠٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ كما تبين أنه بينما كانت مصر تنتج ٩٣٪ من احتياجاتها من الذرة سنة ١٩٦٠، فقد هبطت نسبه الانتاج إلى الاستهلاك إلى ٩٠٪ فى سنة ١٩٧٥ ثم هبطت النسبة فى سنة ١٩٨٠ إلى ٧٢٪ وفى سنة ١٩٨٦/٨٥ إلى ٦٧٪، وبينما انتجت مصر فى سنة ١٩٦٠ نحو ٩١٪ من احتياجاتها من الفول والعدس، فقد هبطت هذه النسبة إلى ٨٠٪ فى سنة ١٩٧٥ وتواصل الهبوط حتى أصبح الإنتاج لا يفى بأكثر من ٥٦٪ من الاستهلاك فى سنة ١٩٨٠ وعلى الرغم من ارتفاع النسبة (نسبة الانتاج) إلى حوالى ٨٠٪ فى سنة ١٩٨٤/٨٣ فهى تظل أقل مما وصلت إليه فى الستينات، ومع ارتفاع نسبة الانتاج إلى الاستهلاك ارتفعت أيضاً أسعارها حيث تبين السلعتين الأساسيتين (الفول والعدس) ارتفاعا هائلا على نحو كاد يخرج العدس على الأقل من قائمة الاستهلاك الشعبى (٧). ومما يشير إلى استمرار هذه الظاهرة أن متوسط سعر كيلو جرام الواحد من الفول العادى كان ٧٨ر١ قرشا فى مارس ١٩٨٨ ونجده ٨٦ر٣ قرشا فى مارس ١٩٨٩، كما كان سعر الكيلو جرام الواحد من الفول المجروش ٨٨ر٧ قرشا فى مارس ١٩٨٨ ونجده فى نفس الشهر من سنة ١٩٨٩ ١٠٤ر٥ قرش(٨).

وإذا ما انتقلنا لسلعة أساسية أخرى، نجد أن انتاج السكر فى مصر كان يزيد عن الاستهلاك بحوالى ١٨٪ فى سنة ١٩٦٠ وبحوالى ١٠٪ فى سنة ١٩٧٠، ولكن فى السبعينات هبطت نسبة الانتاج إلى الاستهلاك إلى ٨٠٪ فى سنة ١٩٧٥، ثم إلى ٥٧٪ فى سنة ١٩٨٠، ثم إلى ٥٠٪ فى سنة ١٩٨٥ بمعنى آخر أصبحنا فى تلك السنة

نستورد نصف احتياجاتنا من السكر بعد أن كنا نفى باحتياجاتنا كاملة من الإنتاج المحلى ويفيض جزء نصدره إلى الخارج [٩] وقد واكب هذه الظاهرة مع استمرارها فى السنوات التالية لذلك العام، زيادة مستمرة فى أسعار السكر إلى الدرجة التى أحس بها الجماهير وخاصة محدودى الدخل. وإزاء سلعة أساسية أخرى مثل الزيت، نجد أنه بينما كان انتاج مصر من زيت الطعام يزيد بنحو ٥٪ عن الاستهلاك فى سنة ١٩٦٠ إلا أنه بحلول عام ١٩٧٠ انخفضت نسب الإنتاج المحلى إلى ٤٨٪ من الإستهلاك. وبانتهاء عقد السبعينات كان الانتاج لا يكفى غير ٣٠٪ من الاحتياجات المحلية، وفى سنة ١٩٨٤/٨٣ أصبح انتاج الزيت أقل من خمس الاستهلاك (١٩٪)[١٠]. ويفضى التأمل المتأنى للقطاعات الانتاجية الأخرى إلى أن التقدم الذى تم احرازة ببطىء مع استمرار الواردات فى التزايد من حيث المقدار المطلق فى أغلب الحالات؛ والأدلة على ذلك حالة انتاج مستلزمات مواد البناء الأساسية مثل الأسمنت وحديد التسليح والزجاج، وكذلك الحال فيما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية حيث تشير دراسة عن تقييم آثار الاستثمار العربى والأجنبى فى القطاع الصناعى إلى تراجع عام فى نسبة الاكتفاء الذاتى للقطاع بأكملة ولجميع الفروع الصناعية التى يشتمل عليها، فقد تراجعت نسبة انتاج الصناعات التحويلية مجتمعه إلى الطلب المحلى من ٩٠٪ فى سنة ١٩٧١/٧٠ إلى ٦٥٪ فى سنة ١٩٨٢/٨١ حيث كانت نسبة الاكتفاء الذاتى من صناعات غذائية ومشروبات وتبغ ٩٩٪ فى سنة ٧١/٧٠ أصبحت ٧٤٪ فى سنة ١٩٨٢/٨١ وكانت نسبة الاكتفاء من صناعات الغزل والنسيج والملابس ١٢٢٪ فى سنة ١٩٧٢/٧١ أصبحت ١٠٣٪ فى سنة ١٩٨٢/٨١، وبينما كانت هذه النسبة (الاكتفاء) من الصناعات الخشبية ٧٧٪ فى سنة ١٩٧٢/٧١ انخفضت إلى ٣٩٪ فى سنة ٨٢/٨١ . وفى حين كانت نسبة الاكتفاء من صناعات الجلود ومنتجاتها

٧١٪ فى سنـــة ١٩٧٢/٧١ انخفضت إلى ٦١٪ فى سنة ١٩٨٢/٨١ ومع أن نسب الاكتفاء من الصناعات التى من خامات غير معدنية ٩٨٪ فى سنة ١٩٧٢/٧١ انخفضت بعد عشر سنوات إلى ٤٣٪ فقط. ورغم أن نسبة الاكتفاء من الصناعات المعدنية كانت ٧٦٪ فى سنة ١٩٧٢/٧١ نجدها ٥٧٪ فقط فى سنة ١٩٨٢/٨١ . وبالنسبة للآلات الكهربائية كانت نسبة الاكتفاء ٧١٪ فى سنة ١٩٧٢/٧١ وانخفضت إلى ٣٥٪ فى سنـــة ١٩٨٢/٨١ (١١) .

جـ- ومن مظاهر الأزمة الإقتصادية أيضاً ما يمكن اجماله فى الاعتماد على بيع الموارد الطبيعية شديدة التأثر بالعوامل الخارجية والاقتراض الخارجى، حيث أصبح الاقتصاد المصرى معتمداً بصورة متزايدة خلال عقد السبعينات على بيع الموارد الطبيعية وخدماتها مثل البترول وخدمات العمالة وخدمات الموقع (السياحة وقناة السويس) بجانب ذلك تزايد الاعتماد على القروض الخارجية خلال سنوات تلك الحقبة مما أدى إلى مزيد من الأزمات بدلا من انفراجها.

د - التضخم وعجز الموازنه العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات وقد انعكس ذلك على أسعار المواد الغذائية مما زاد من الاحساس بالأزمة وخاصة أن أسعار المواد الغذائية تمس حياه جميع أفراد الشعب المصرى.

انعكست فى بعض المظاهر تعبر عنها النسب الإحصائية اصدق تعبير، حيث نجد تدنى مستوى الخدمات الطبية يشير إلى ذلك أنه فى عام ١٩٩٠ يوجد طبيب واحد لكل ١٣٢٠ مواطن، وممرضة أو ممرض واحد لكل ٤٩٠ مواطن . ويمكن أن نستدل على انخفاض الخدمات الطبية من مؤشرات اخرى كثيرة (١٢) .

انعكست هذه المظاهر على البناء الإجتماعى للمجتمع المصرى، فكان التفاوت المتزايد فى توزيع الدخل والثروة مما نتج عنه عدم قدرة الفئات الدنيا والوسطى من

المجتمع على الوفاء باحتياجاتها الأساسية وظهرت العديد من المشكلات الإجتماعية التى تولدت بفعل آثار الأزمة بين هذه الفئات مثل الفقر والبطالة التى انتشرت بين الفئات القادرة على الانتاج.

واذا ما نظرنا إلى المؤشرات الخاصة بالتعليم كمطلب اجتماعى حضارى اساسى لوجدنا أن ٩٨ ٪ ممن هم فى سن التعليم الإبتدائى مقيدون بالمرحلة الإبتدائية، وأن ٨٢٪ ممن هم فى سن التعليم الثانوى هم فقط المقيدون بالمرحلة التعليم الثانوى وأن ١٩ ٪ ممن هم سن التعليم العالى هم فقط المقيدون بالتعليم الجامعى وذلك فى عام ١٩٩٠ وهى نسب تشير إلى وجود جماعات كبيرة ممن هم فى مراحل التعليم المختلفة لا يحصلون على هذا المطلب الاساسى وهو التعليم (١٣).

وقد نجم عن تلك المشكلات بروز ظاهرة الاغتراب فى المجتمع، ومجمل القول أنه نجم عن حالة الاقتصاد المصرى، استفحال ظاهرة الفقر وزيادة الآثار السلبية للأزمة وخاصة ما يتعلق بتعميق الفوارق الطبقية وتشوه البناء الطبقى فى آن واحد، فضلاً عن تفسخ القيم الاجتماعية؛ حيث تفكك البنية التقليدية للأسرة وحدث نوع من المسخ الاجتماعى انعكس على وضعية الأطفال والشباب والمرأة (١٤) فسادت قيم الأنانية والانتهازيه وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامه، فضلاً عن والاغتراب وغير ذلك من ملامح سلبيه (١٥).

النظام السياسى

يتخذ النظام السياسى القائم مجموعة من الملامح من أبرزها، أنه يتمفصل مع الاخذ بأشكال التحديث السياسى الغربى، نظام رئاسى للحكم من خصائصه ، وحدة شخص رئيس الدولة فى معظم مكونات نظام الحكم، ونسبية استغلال السلطتين

التشريعية والقضائية فى مواجهة السلطة التنفيذية، ووجود مصادر مؤسسية للقوة ، خارج نطاق السلطات الثلاث [١٦] .

وعلى الرغم من الأخذ بالتعددية الحزبية والدعاوى الرسمية المستمره بالتحول تجاه المزيد من الديمقراطية الاّ أن التناقض واللاتحدد، لا يزال من خصائص مكونات النظام السياسى القائم ، وذلك نتيجة لطغيان المجتمع السياسى العسكرى على المجتمع المدنى [١٧] . وبالتالى نجد تنظيمات سياسية ومؤسسات جماهيرية شكلية نتيجة الأوضاع الأقتصادية الأجتماعية للمجتمع من ناحية وتأثير عناصر تاريخية من الموروث الفكرى للمجتمع بحكم العلاقة التاريخية بين الدولة والشعب من ناحية ثانية[١٨]. فالدولة تفرض ايديولوجيتها بالقوه ، والتنظيمات القائمة تتعامل مع بعد الزمان تعاملاً جزئياً ؛ الحزب الوطنى منبت الصلة بالمستقبل لكنه مسجل بزمام القوة الراهنة بحكم موقعة من السلطة التى تمنحة كل مزايا الحضور ، وكل مقومات السيطرة فى الحاضر ، وحزب التجمع لايزال يفصلة عن الجماهير مسافات شاسعة، وحزب الوفد لا يمتلك عناصر السيطرة على الحاضر [١٩] كل هذه الملامح انعكست على بنية تفكير المواطن المصرى فصار ثنائى الرؤية لواقعة؛ أهو تحديث سياسى حقيقى أم مجرد واجهة ومؤسسات وتنظيمات تعتقد الفعالية فى تنشئة التنشئة السياسية الحقيقية التى من خلالها تتبلور رؤيتة للمجتمع والواقع على نحو ملائم ، وبالتالى تأثرت درجات إنتمائة لوطنة وايضاً درجات اغترابة . واذا كان هذا هو حال النظام السياسى القائم بالملامح التى ذكرناها فإن حركة التاريخ ودروسة تفيدنا أن هناك رواسب ثقافية من الماضى أثرت على بنية تفكير المواطن المصرى وسيكلوجيته الاجتماعية وايضاً انتمائة . فقد انتهت التجربة الليبرالية التى خبرها المجتمع المصرى منذ انشاء أول مجلس نيابى فى مصر وهو مجلس شورى النواب سنه

١٨٦٦ بالإخفاق حيث اعتمدت هذه التجربة على سيطرة القصر ممثلاً فى الخديوى وحاشيته ، وكبار الملاك على مقاعد البرلمان . وفى تطور هذه التجربة ظلت سيطرة القصروكبار الملاك من العمد والمشايخ فى الريف على البرلمان والاحزاب السياسية على المستوى القومى، ومن ثم كان هؤلاء هم صناع القرار فى المجتمع المصرى(٢٠) . فى مقابل ذلك اقتصدت الطبقة الدنيا فى المجتمع المصرى مقومات المشاركة السياسية الايجابية ، والتربية السياسية الملائمة (٢١)

تعد حالة الانتماء واوضاعها نتاج تاريخى لمسيرة المجتمع المصرى بجانب ما يكتنف انساقة الاجتماعية الرئيسية القائمة من خصائص ، فالفشل الذى منيت به التجربة الليبرالية تاريخياً قبل الثوره يعزى إلى مجموعة متشابكة من العوامل السياسية والإجتماعية أسهمت في طبع إنتماء المواطن المصري بصورة معينة. (٢٢).

لقد كانت هيئة التحرير كتنظيم سياسي بعد ثورة ١٩٥٢ خاضع لرقابة الجهاز الحكومي في كل فروعه ولجانه ونشاطه، وشملت عضويته كل المصريين، كما إعتبرت الهيئة أنها كل مصر منتظمة في كيان واحد، وأيا كان المصري ومهما كانت ميوله فهو عضو في هذه الهيئة . ويؤخذ عليها أنها كانت سلطة فوقية لم يكن للجماهير رأي في تكوينها، وكان من ملامحها البارزة أنها متسعة إجباريا لكل المصريين بما واكب ذلك من سلبية واضحة بين أفراد المجتمع المصري إزاء عملية المشاركة في صنع القرار وإبداء الرأي، هذا فضلا عن أن قادتها لم يكونوا متمتعين بالخبرة الملائمة في مجال العمل السياسي (٢٣).

وإزاء تطور النظام السياسي الجديد بعد الثورة كان الإتحاد القومي مثال لنظام الحزب الواحد حيث خضوعه الكامل للسلطة التنفيذية وكونه أداه لتصفية الجماعات المعارضة بالإضافة إلى أنه لم يكن وسيلة رقابة شعبية بقدر ما كان

تنظيما شموليا يقوم على عضوية إجبارية ويسير على أساس نظام إداري صرف كأداه لمساندة النظام (٢٤).

وهكذا كانت التنظيمات السياسية التي أتت بعد عام ١٩٥٢ لم تختلف عن نظرياتها قبل هذا التاريخ؛فلم يكن الإتحاد الإشتراكي تنظيما سياسيا ملائما للتربية السياسية الحديثة، ولم تكن المنابر التي أتت بعده وعلى أنقاضه نموذجا حقيقيا لتحديث سياسي ملائم، وحتى الأحزاب التي قامت مكان هذه المنابر لا تتميز بملامح التنظيمات السياسية الحديثة القائمة في المجتمعات الغربية . وبالتالي أسهمت كل الظروف فى صبغ ظاهرة الانتماء بصبغة معينة وذكت كثيراً من خاصية الثنائية الفكرية والثقافية لعقلية المواطن المصرى .

٢ - **النظام الدينى :**

كما هو معروف فإن الإنتماء يعد سبباً ونتيجة فى نفس الوقت وهو فى كلتا الحالتين يرتبط بالفراغ الدينى الذى يحياه الكثير من أعضاء الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث يؤدى تحلل الشعور بالإنتماء وافتقاد الأمانة نتيجة لبعض العوامل التى ذكرناها فى النقطة السابقة، إلى تعزيز الدافع إلى الهجرة . والهجرة إلى الخارج أمرها معروف، أما الهجرة داخل الحدود وهذاما نعنيه بالهجرة فهى، هجرة الموقف والفكر والسلوك التى يمارسها المواطن عندما يرفض الواقع الراهن وينكر الانتماء إليه بحثا عن ولاء آخر ومن أبرز أنواع الهجرة داخل الحدود هو الهجره إلى الماضى التى تمثلت لدى أصحاب الدعوة إلى التراث. حيث يفترض هؤلاء مفهوما معينا للتراث وهو أنه بمثابة مستودع أو ترسانه يمكن أن نضع خطه لجرد ما فيه وفرز محتوياته من أجل اختيار ما يصلح حلولا لمشكلاتنا المعاصرة. كما يفترض هؤلاء دلالة للزمان تسلب منه حركته وتدفقه وتجعله مجموعة انقطاعات من النبع

الأصلى أو العصر الذهبى الذى اعتبروه اطارا مرجعيا لقياس كل لحظات الزمان. وهنا أضفوا طابع الثبات والاطلاق والتقديس على كل ما ينسب إلى ذلك العصر الذهبى، بعد أن اعتبروه أملا وغاية وحافزا على العمل. وفى إطار هذه الدعوة إلى الماضى بكل ما تنطوى عليه من ملامح الثبات واغفال طابع حركة الواقع وتطوره، ظهرت الدعوات فى أروقة المجتمع لنشر هذا الفكر، وانجذب اليه ليس فقط العامة من الناس أى المواطنين العاديين، بل ايضاً المفكرين والمتخصصين، وربما المشتغلين بالعلم والماضى الموروث ليس شيئا متجانسا بل هو عدة ثقافات مختلفة ومراحل متعددة، ومواقف متباينة، واتجاهات متناقضة، ففى مجتمعنا لا يمكن أن نقدر التراث الا إذا وضعنا رصيده الفرعونى والهيلينستى والقبطى والعربى الاسلامى والعثمانى على متصل قومى واحد، وهذا المتصل مستمر فى الحاضر ومفتوح على كل المنجزات الإنسانية الراهنة (٢٥).

وعلى الرغم من ذلك فإن المتأمل للقائمين على الدعوة إلى العودة للتراث قد انقسموا بحكم تكوينهم الاجتماعى والثقافى والنفسى، وبارزوا بعضهم البعض مما نشأ عنه انحرافات وانحرافات عن المسار الصحيح الذى ينظر إلى التراث كرصيد كلى يعبر عن الماضى ليستوعب الحاضر ويخطط للمستقبل فى إطار الدعوة الصحيحة والقويمة للتنمية الحقيقية لمجتمعنا المصرى، وقد تجلى ذلك فى ظهور جماعات أقرب ما تكون بجماعات الضغط وحاولت كل منها نشر أفكارها وتصوراتها عن الواقع وتدعيم نفسها بعناصر من الجماهير حسب ثقافاتها المختلفة، وكان على رأس هذه الجماعات ما هو معروف الآن بالجماعات الارهابية التى تتميز بالتطرف الدينى والتصرف الارهابى، من خلال استخدام القوة وبغرض ايزاء الجماعات الإجتماعية الأخرى وتخريب الاقتصاد الوطنى، والتنكيل برموز الفكر نتيجة لإغترابهم

عن الواقع المعاش بكل ملامحه وتغيراته وتحولاته. (٢٦)

والحقيقة أن ما تقدم يعود إلى طبيعة النظام الدينى المصرى وخاصة ما يتعلق منه بالممارسة الدينية الواقعية

حيث شكل التباين فى الممارسة الدينية ظاهرة بارزة ؛ حيث توزعت هذه الممارسة فى مجالات ثلاثة؛ الأول هو مجال الدين الشعبى، والثانى هو مجال الدين الرسمى ، والثالث هو مجال الدين السياسى . وكان لكل مجال من هذه المجالات الثلاثة قوامه الخاص وملامحة البارزة والمميزة ، ومردوده الاجتماعى الجماهيرى الواضح . فبالنسبة للمجال الأول الذى اختص بالممارسة الدينية اليومية للجماهير ، تلك التى تتجسد عملياً فى ممارسة الطقوس الدينية ، وتتضح معنوياً فى مجموعة القيم والأفكار والمفاهيم الدينية السائدة والمتداخلة فى أشكال المعاملات والأنشطة والأعراف الإجتماعية وصور السلوك الأخلاقى . ولعل أهم الملامح يختص بها هذا المجال، هو التباين والتعدد الذى يسم الممارسة الدينية التى تمارس خلاله، حيث تختلف هذه الممارسة بإختلاف الفئات الاجتماعية والمهنية، كما أنها مرتبطة بموروثات فكرية متناقضة وضاربة فى أعماق التاريخ الإجتماعى للمجتمع المصرى . فضلاً عن أنها تتخذ طابع المحافظة والتواكلية والقدرية فى أغلب الأحيان، والأسطورية أحياناً، وتتداخل فيها المفاهيم والقيم الدينية الأصلية مع خبرات ومصالح القوى الشعبية الجماهيرية.

وبالنسبة للمجال الثاني، فهو ما يتعلق بالدين الرسمي، ويتمثل في المؤسسة الدينية الرسمية، وفي هذا المجال فإن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام . وكذلك فإن القوى المباشرة والقائمة عليه تحظى بالشرعية داخل إطار النظام السياسي القائم ، إن المؤسسات الدينية للدولة هي التي تباشر الأنشطة البارزة في هذا المجال، مثل

الأزهر ، ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف والمساجد ، والمجلس الأعلى للشئون الدينية، ومجمع البحوث الإسلامية، والمجلس الأعلى للطرق الصوفية، فضلا عن البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون والإعلام الصحفي والتعليم الديني في المدارس ، والإتجاهات الدينية في العديد من الأنشطة الثقافية في مجال الكتاب والفيلم والمسرح، هذا إلى جانب الأعياد الدينية التي تشارك الدولة في طقوسها مشاركة رسمية (٢٧)

ولما كانت هذه المؤسسات مراكز نشر وتوجيه ودعاية لسياسات الدولة بشكل مباشر أحياناً وبشكل غيْر مباشر فى أغلب الأحيان، فإنها تؤثر تأثير مباشراً فى صياغة وعى الجماهير، ولذلك فإن المنتج السوسيولوجى للنشاط الذى يتم فى هذا المجال يخترق المجال الأول ويستدمج بجانب المكونات الارثية والأصولية فى فكر الجماهير الشعبية. أما بالنسبة للمجال الثالث، وهو ما يرتبط بالاسلام السياسى، الذى يقوم عليه قوى مستقله تنظيمياً عن المؤسسات الدينية الرسمية، والتى تعد قوة معارضة فكرية وعملية للسلطة السياسية مثل حركة الأخوان المسلمين والجماعات الإسلامية وبطبيعة الحال فإن الإسلام السياسى، محجوبة عن الشرعية وتسعى لتغيير النظام السياسى القائم بشكل عام وإن اختلفت فيما بينها على تفاصيل وشكل وطريقة التغيير (٢٨) وعلى الرغم من أن فصائل هذه القوى تتحد فى الهدف المحدد بإقامة سلطة دينية إسلامية، إلا أنها تختلف مع الحضارة الغربية المعاصرة، كما أنها تمتلك رؤى متميزة للفكر والقيم والواقع الاجتماعى، فضلاً عن المسالك المتباينة تاريخياً لكل منها (٢٩) .

لقد أسهمت حالات التعددية فى المجالات التى تمت من خلالها الممارسة الدينية إلى حالة من التعددية فى مضامين الأفكار والقيم والمبادئ الدينية، وأيضاً

الأنشطة الدينية الواقعية؛ حيث تجاورت الأفكار العقلانية المستنيرة، مع الأفكار الإصولية الجامدة، كما تباينت الآراء والرؤى حول قضايا الواقع الاجتماعى الأقتصادى والسياسى، مما إنعكس على الرؤى الجماهيرية حول المجتمع والكون، وصار أمام الإنسان حلان لمسألة واحدة، ولكل حل مبرراته، ووقف الإنسان المصرى حائراً إلى أى مجال منهما ينحاز .

وهذه كانت المعضلة التى أسهمت فى خلق تفسخ فى الرؤى الجماهيريه حول حقائق التاريخ وبالتالى أثر على مصداقتة فكر الأنا والآخر والجماعة بل والمجتمع، ومن ثم كانت الظاهرة التى نحن بصدد دراستها منتم حقيقى أم منتم شكلى ؟!

النظام الإعلامى :

فيما يختص بالنظام الأعلامى بوصفة عنصراً مهما من عناصر النظام السياسى فإن ابرز ملامح هذا النظام أن صار تابعاً ومستهلكاً للثقافة الغربية . وبدأان وظيفتة الأساسية يتمثل فى تكريس الثقافة الأستهلاكية التى لا تخدم المشروع الحضارى المصرى . كما اصبح من الواضح أن هذا الاعلام بوسائلة وادواته المتعدده قناه لاحتراق الثقافة القومية، وآليه من آليات الغزو الثقافى الذى تمارسة الامبربالية على الثقافة القومية بغية تدجيم المواطن وتزويده بالثقافة الاستهلاكية وبما يضمن تفريغة من القيم الاجتماعية الايجابية الدافعة إلى تغيير الواقع (٣٠) .

وفى الحقيقة أن الثقافة السائدة فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن ، والتى تتضمن فى معناها انتاج وتوزيع واستهلاك القيم الفكرية فى تأثيرها على الانتماء تتضمن ايضاً مجمل القيم التى ترسحت تاريخياً فى السيكولوجية الاجتماعية للمجتمع المصرى والتى توجد فى هياكل الثقافة الروحية السائدة فى

العادات والتقاليد، وعناصر من الوعى المشئ مثل الحكم والأمثال الشعبية بحكم علاقة الإنسان المصرى التاريخية بكل من الطبيعة والمجتمع والسلطة السياسية كل هذه الجوانب بالإضافة إلى ماهو منتج ومعاد انتاجة فى النظام الاعلامى القائم أسهمت فى صياغة المركب النفسى الفكرى للمجتمع وتجلت فى مظاهر لاغتراب المواطن والجماعات، وإسهمت فى صياغة ظاهرة الانتماء بما هى عليه حاليا . وفى الحقيقة أنه لا يمكن فهم تأثير النظام الاعلامى على ظاهرة الانتماء دون تبنى منظور تاريخى يتجاوز قشرة الواقع فى محاولة للوصول إلى تأثير خبرة المجتمع المصرى تاريخياً من نظام الاعلام . ولعل الرجوع إلى الماضى القريب يكشف لنا عن إن الاعلام المصرى فى الحقب الثلاثة الماضية تعرض في مساره لعمليات مد وجزر، فإذا مانظرنا إلى الصحافة وجدنا أن أبرز سمة ميزت عقد الستنيات هى تقييد حرية الصحافة . لقد صدر قانون الصحافة رقم ١٩٦ لسنه ١٩٦٠ وآلت بعده ملكية الاهرام واخبار اليوم ودار الهلال وغيرها إلى الاتحاد الاشتراكى ذلك بجانب القوانين المختلفة لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر .

لم يكن فى وسع وسائل التعبير والإعلام فى فترة الستينات أن تكون مسرحاً لعروض منوعة من المواقف، ومن ثم كان فارس الحلبة هو المثقف أو المفكر الأميرى الذى يطوع ثقافته لتجميل قرارات السلطة تحت أبهى الشعارات. وكان على الطرف الثانى المفكر أو المثقف الذى يعيش وهم التوحد مع السلطة، عن طريق ما يظنه أهدافاً مشتركة بينهما، ولذلك كان على الأخير أن يضفى مزيداً من الجدية والعقلانية على تحليلاته، أو يفيض رومانسية وشاعرية على ما يعتقد أنه تجسيد واقعى لرؤاه الخاصة فيمضى فى طريقه ساحقاً لخصومه المنفيين غير عابئ بطبيعة المرحلة، وإلى جانب هذا الفريق أو ذاك نجد المفكر الذى يبحث عن أساليب المجاز والكناية للحديث

عن بعض مخاوفه وسخطه. غير أن الصورة لم تكن قاتمة تماماً فقد تميزت هذه الفترة بتقديم مائدة حافلة بأنواع الثقافة الرفيعة فى الكتب والمجلات والمسارح والموسيقى وغير ذلك وبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت اليقظة والشعور، وفر البسطاء الى العزاء الدينى مفسراً للهزيمة وحافزاً على مجرد البقاء تحت الوضع الجديد. وتحت حكم الرئيس السادات صدر دستور مصر الدائم لسنه ١٩٧١ الذى يعتبر من أكثر الدساتير احتراماً لحرية الصحافة من حيث المضمون على الرغم من أن التطبيق لم يتماشى مع نصوصة

كانت حقبة السبعينات والتى حدثت خلالها تغيرات للمثقفين وخاصة الرسميين ليلائم التوجه الجديد. والذى يهم فى هذا الصدد هو الهزة التى أصابت أعماق الشعور بالإنتماء حيث انتقل المؤشر بحركة مباغتة حادة من التركيز على قضايا معينة إلى قضايا أخرى، وبالتالى نما هذا الشعور إلى المواطن العادى وما تبعه من تحولات على بنية اتجاهاته وقيمه وأفكاره ونظرته إلى الواقع والمستقبل، فالتحولات التى حدثت فى أدوار النخبة المثقفة أدت إلى افتقار الشباب للقدوة من اعلام الفكر.

وقد أثار قانون سلطة الصحافة لعام ١٩٨٠ مناقشات واسعة قبل وبعد صدوره، وتركزت الإعتراضات على هذا القانون فى نقطتين أساسيتين أولهما: حرمان الأفراد من إصدار الصحف منفردين. وثانيها: عدم إعطاء الصحفى القدر الكافى من الضمانات فى مواجهة احتمالات نقله من مؤسسة إلى أخرى. وبعد ذلك انتهت فترة حكم الرئيس السادات بقرارات سبتمبر والتى أغلقت خلالها صحف المعارضة دون الرجوع إلى القضاء وغير ذلك.

إزاء هذه التحولات التى طرأت على مسيرة الصحافة والعمل الصحفى فى مصر، اختلفت الظروف التى مارس فيها الصحفيون نشاطهم. فكان الخوف

والتوجس والحذر والحيطة عند الكتابة للجماهير فى الستينات. وكانت الإنفراجة الخفيفة التى ما لبثت أن عادت بطبيعتها الأولى فى السبعينات، ومع الثمانينات كانت الإنفراجة والظروف الملائمة للتعبير عن الرأى الآخر، ولكن على الرغم من ذلك استغل البعض الظروف الملائمة والمصاحبة لزيوع مناخ الديمقراطية فى الثمانينات وإضافة التسعينات فى الكتابة بحرية وصلت أحيانا لحد التطرف، ومع تنوع هذه الكتابات كان تنوع التأثير فى الجماهير ما بين مؤيد ومعارض وبصورة متطرفة أحياناً. فإشاعة أن هناك فساداً استشرى بالمجتمع انعكس على هؤلاء الجماهير وتغيرت بذلك معايير تقييمهم للواقع ومدى مصداقية انتمائهم لوطنهم.أما بالنسبة للرافد الثانى من روافد الإعلام الأساسية وهو الإذاعة والتليفزيون فنجد أن تبنى السياسات الإقتصادية الجديدة فى السبعينات قد انعكس على نوعية البرامج ومضمونها فالإعلانات فى التليفزيون وبالكيفية التى تعرض بها وبمضمونها القيمى أثرت على توجهات الجماهير وتقييمهم لأنفسهم ولأوضاعهم الإقتصادية الإجتماعية بما أسهم كثيراً فى حدوث تحولات على بناء القيم الإجتماعية ومستويات وعيهم بالواقع، وموقفهم من مجتمعهم. حيث ظهرت قيم جديدة مثل تقديس المادة بدلا من القيم الأصيلة الإيجابية لبناء المجتمع وتنميته كقيمة العمل، وحلت الأنانية محل الإيثار.

مع كل هذه المتناقضات التى تشكل رواسب فكرية فى بنية عقل المواطن المصرى، افتقد هذا المواطن المعيار الصحيح لتقييم الأمور، وافتقد البعض لقيمة الإنتماء

ليس فقط بسبب فقدان القدوة من النخبة المثقفة ومن اعلام الفكر، ولكن أيضاً بسبب تنوع محتويات المائدة الثقافية.

مما تقدم يتضح لنا أن الإنتماء يعد سبباً ونتيجة لمجموعة من الأسباب الأخرى

فى الوقت نفسه، ويتضح لنا أن الأسباب التى سقناها كمحددات لظاهرة عدم الإنتماء لا تعمل بصورة منفصلة وإنما هى تتضافر جميعا وتتفاعل لتؤثر فى الظاهرة موضوع البحث. فإذا ما نظرنا الى الأسباب الإقتصادية والإجتماعية نجد أنها تتمثل أساساً فى أزمة التنمية بأبعادها المختلفة، ومن أبرزها التضخم والبطالة وتدنى مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين، وعدم التناسب بين الزيادة فى الأجور وارتفاع الأسعار، وتفاقم مشكلات المواصلات والإسكان وغير ذلك، وأيضاً اتساع الفجوة بين الطبقات وبروز أنماط استهلاكية استفزازية لدى القلة مقابل ما تعانيه الأغلبية من متاعب. كما نجد أيضاً تأثير موجات الهجرة الريفية الحضرية والصعوبات التي تواجه الجهاز الإنتاجى والخدمى فى كل من القرية والمدينة على حد سواء. وبالنسبة للأسباب السياسية نجد عدم فعالية الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والإتحادات الطلابية وعدم قدرتها على التأقلم مع الظروف والمتغيرات الجديدة. أما بالنسبة للأسباب الثقافية القيمية، نجد موجات العودة إلى التراث مقابل التغريب الفكرى والسلوكى، الأمر الذى خلق رد فعل عنيف من قبل الجماعات الإسلامية المتشددة، هذا بجانب اهتزاز بناء القيم وزيوع قيم دخيلة فى سنوات الإنفتاح الإستهلاكى بالإضافة إلى انتشار بعض صور الفساد الإجتماعى، والإنحراف السلوكى التى تعد موضع نقد وعدم تقبل لدى بعض التيارات الإسلامية. وفى نفس الإطار نجد أن الفراغ الدينى أدى إلى انتشار الإرهاب والتطرف الدينى فى المجتمع، ومع المناخ الإعلامى بالإضافة الى ماسبق نجد شعور بعض المواطنين بالإغتراب، وفى غيبة الدور الواضح للنخبة المثقفة، افتقد الشباب القدوة وفوق كل ذلك كان للبيروقراطية العتيقة بكل ما تختص به من عناصر تقليدية، وبما تتميز به شخصية الوظيفة العامة، وما يصاحب حركة الجهاز البيروقراطى من انحرافات فى

الوظيفة العامة، وقواعد الأمر والأمتثال، والشكليات البيروقراطية وطقوسها، كان لكل ذلك أثر فى إحساس المواطن بتبعات المشكلات التى يعانى منها وتضافرت هذه العوامل مجتمعة لتخرج لنا ظاهرة فى حاجة الى علاج ناجح، وهى اللامبالاه وعدم الإنتماء.

المراجـــع

(١) سيد ياسين، المواطن المصرى بين الإنتماء والاغتراب، الاهرام، /٨/١٩٨٣ ٢٦، القاهرة.

(٢) سعد الدين ابراهيم، نحو مشروع قومى حضارى لتحقيق روح الإنتماء للوطن، جريدة الأهرام، ١٦/٩/١٩٨٣، القاهرة.

(٣) محمد نور فرحات، بعض مشكلات الوعى القانونى المصرى .....، فى السيد ياسين، الإنسان فى مصر الفكر والحق والمجتمع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ص. ص. ٢٥٥ – ٢٥٦ .

(٤) أحمد زكى بدوى، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، ١٩٧٨، ص ٣٩ .

(٥) مسعد عويس، القدوة فى محيط النشىء والشباب، الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٧ .

(٦) ابراهيم العيسوى، المأزق والمخرج: أزمة الإقتصاد المصرى وسبل مواجهتها، أمل للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٤ .

(٧) المرجع السابق ، ص ص ٢٤ – ٢٥

(٨) الجهاز المركزى للتعبئة العام والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المواد الغذائية، مارس ١٩٨٩ مرجع رقم ٥٥ –١٩٨٩/١٢٧٢٢، القاهرة ص ٢

(٩) ابراهيم العيسوى، مرجع سابق ص ٢٩

(١٠) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(١١) محمد الخلوى، تقييم آثار الاستثمار العربى والأجنبى فى القطاع الصناعى، مذكرة خارجية رقم ١٤٢٨، معهد التخطيط القومى، القاهرة أكتوبر ١٩٨٦ .

(١٢) تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٣ ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٣ ، ص ٣٢٨

(١٣) المصدر السابق ، ص ٣٣٠

(١٤) انظر : سمير نعيم أحمد، أهل مصر، مركز أوفست المنصورة ٣٩٩١ ص ٠٣ – ١٢٦ .

(١٥) المرجع السابق نفس الصفحة.

(١٦) السيد ياسين ، التقرير الإستراتيجى العربى لعام ٨٨، مرجع سابق ، ص ٤٥٥

(١٧) سعد الدين ابراهيم .مرجع سابق.

(١٨) عصمت سيف الدولة ، النظام النيابى ومشكلة الديمقراطية ، القاهرة ،للثقافة العربية ، القاهرة ١٩٧٦، ص ص ٢١٣ – ٢٤٧ وايضاً ابراهيم العيسوى ، المأزق والمخرج، مرجع سابق ، ص ص ١٦ – ١٧

حسين عبد الرازق ، العقد الاحتماعى والواقع الاجتماعى ، فى : كتاب الاهالى لماذا نعارض مبارك ، العدد ١٦ ، شركة الامل للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ص ٣٦٥ – ٣٦٩ .

(١٩) فؤاد زكريا ، الاحزاب المصرية والزمن ، مجلة فكر ، العدد ٣ – ١٩٨٤ سنه ، مؤسسة الفكر ، ص ص ٨٥ – ٩٤ .

(٢٠) عن طبيعة التنظيمات السياسية المصرية :

أ – محمد سيد أحمد مستقبل النظام الحزبى فى مصر ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٤ ص ١٨

ب – اكرام بدر الدين ، المؤسسات السياسية (البرلمان والوزارة) فى تجربة الديمقراطية فى مصر (٧٠ – ٨٠) ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ص ٦٥ .

جـ – على الدين هلال ، المشكلة السياسية فى مصر والتحول إلى تعدد الاحزاب ، فى تجربة الديمقراطية فى مصر ٧٠ – ١٩٨٠ ص ص ٢٥ – ٢٨ .

(٢١) عفاف لطفى السيد ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ، ١٩٨١،ص ٣٤

(٢٢) المرجع السابق، ص ص ٧٥ – ٧٦ .

(٢٣) سميرة سنيوت بحر، الإتحاد الإشتراكي العربي، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة اللقاهرة ١٩٧٢، ص ص ٣٦ – ٣٩ .

(٢٤) محمود متولى، الإتحاد الإشتراكي العربي وعاء الديموقراطية، دار النهضة العربية، القاهرة. ١٩٦٤، ص ١٢٢ .

(٢٥) صلاح قنصوه، الواقع والمثال، مساهمة في نقد العقل المصري في الثمانينات، العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٣٠ – ٣١ .

(٢٦) محمود أمين العالم، الإسلام السياسي ص ٩

(٢٧) السيد يس التقريد الإستراتيجي لسنة ٨٨ ص ٥١٠ وأيضاً محمود أمين العالم ص٩ .

(٢٨) السيد يسن ، التقرير ٨٨ ، ص ٥١٠

(٢٩) أنظر شروحاً إضافية لهذه النقطة فى ، محمود أمين العالم ، ص ص ١٠ – ١١

(٣٠) حول طبيعة النظام الاعلامى المصرى انظر تحليلات مستفيضة فى كل من:

(أ) عبد الباسط عبد المعطى، الاعلام وتزييف الوعى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(ب) اشرف فرج احمد، الاعلام التليفزيونى القيم فى ظل الانفتاح، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٨٩